

المؤتمر الأول لتفعيل التبادل التجاري للطاقة في الوطن العربي  
نحو تعاون إقليمي فعال في تجارة الكهرباء والغاز بين الدول العربية



**كلمة معالي الدكتور/ محمد شاكر المرقبي**  
**رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء**  
**وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، جمهورية مصر العربية**  
**6-7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019**

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة الحضور الكريم

تشهد الساحة العالمية العديد من المتغيرات في مجال الطاقة التي سوف تؤدي حتماً إلى وجوب التحول في منظمات الطاقة، والتي سوف تتطلب تغييراً في مزيد من الإنتاج واستهلاك الكهرباء وتعد هذه المتغيرات بمثابة تحديات نواجهها مثل نضوب الوقود الاحفوري ومحددات تغير المناخ وخاصة بعد (COP21)، بالإضافة إلى الطموحات الكبيرة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتفعيل الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة.

ومن أهم هذه المتغيرات التحول من استخدام الشبكات التقليدية إلى الشبكات الذكية والتحول من الربط الكهربائي الإقليمي إلى الربط العالمي، ومن توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الوقود الاحفوري، إلى زيادة الاعتماد بشكل كبير على مصادر الطاقة المتجددة.

## السيدات والسادة الحضور

لقد أثبتت مشاريع الربط الكهربائي بين الدول أن لها العديد من الفوائد، منها الفنية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية والقانونية، ولا يجب أن نغفل أهمية مشروعات الربط الكهربائي في تدعيم الأمن بين الدول والاستقرار السياسي، بسبب أن خلق أجواء التعاون والحوار ووجود مصالح اقتصادية مشتركة وخلق فرص عمل جديدة أثناء فترة الإنشاء والتشغيل.

## السيدات والسادة الحضور

بفضل الموقع الجغرافي المتميز لمصر عند ملتقى القارات الثلاث أفريقيا وآسيا وأوروبا، كما أن مصر دولة عابرة للقارات بسبب موقعها في شمال شرق أفريقيا، ولها أيضاً امتداد آسيوي، ولضمان توفير المزيد من الطاقة المستدامة وخلق سوق مشتركة للكهرباء، فإن قطاع الكهرباء يضع ضمن استراتيجيته تعزيز وتقوية مشروعات الربط الكهربائي لاستيعاب الطاقات الضخمة التي سيتم توليدها من الطاقة النظيفة. هذا بالإضافة إلى اعتبار الربط أحد الوسائل الهامة في تأمين واستقرار المنظومة الكهربائية، كما أنه يعتبر أحد أركان التعاون الأساسية بين الدول بهدف الحد من التكاليف الرأسمالية والتكاليف التشغيلية لإنتاج الكهرباء لمقابلة مستوى معين من الطلب ولتحقيق وفر في استخدام الطاقة الأولية.

## السيدات والسادة الحضور

من هذا المنطلق، تعمل مصر بقوة في اتجاه تعزيز مشروعات الربط الكهربائي، والذي يلعب دوراً هاماً في تعزيز أمن الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة على المدى المتوسط والطويل، كما تشارك مصر بفعالية في جميع مشروعات الربط الكهربائي الإقليمية، حيث ترتبط مصر كهربائياً مع دول الجوار، شرقاً (مع الأردن)، وغرباً (مع ليبيا)، ويجري العمل حالياً على دراسة رفع قدرات الربط الكهربائي مع دول المشرق والمغرب العربي، بالإضافة إلى مشروع الربط الجاري تنفيذه مع المملكة العربية السعودية، ومن خلاله سيتم ربط مصر بدول الخليج وآسيا، كما تم الانتهاء من إعداد دراسات الجدوى المبدئية للربط الكهربائي بين مصر

وقبرص واليونان، حيث ستكون مصر جسراً للطاقة بين أفريقيا وأوروبا، وسيتم في أسرع وقت إجراء الاختبارات اللازمة لتشغيل الربط الكهربائي مع السودان أوائل العام القادم 2020 بإذن الله.

**وقد تم أمس، بفضل الله، توقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي الكهرباء في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية مع هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي بهدف التعاون في مجال الربط الكهربائي وأسواق الكهرباء .**

ومن الجدير بالذكر أن الربط الكهربائي بين قارة أفريقيا وأوروبا سوف يعمل على استيعاب الطاقات الكهربائية الضخمة التي سيتم إنتاجها من مصادر الطاقات المتجددة في أفريقيا. وتحرص مصر على دعم جهود الدول الأفريقية لتنفيذ الطاقة النظيفة من المصادر المتجددة، لاسيما في إطار تولي مصر رئاسة الاتحاد الأفريقي، خاصةً في ظل ما تتمتع به الكثير من الدول الأفريقية من العديد من مصادر الطاقة المتجددة غير المستغلة.

#### السيدات والسادة الحضور

بالرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها مصر في توفير الطاقة خلال الفترة السابقة، فقد استطعنا على خلفية الاستقرار السياسي اتخاذ عدداً من الإجراءات والمبادرات والسياسات الاصلاحية للتحويل في الطاقة من أجل تأمين الإمدادات في الطاقة الكهربائية واستدامتها وتحسين كفاءة استخدامها وفتح الأسواق أمام استثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة التقليدية والمتجددة والشبكات الذكية والربط الكهربائي، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية وتطبيق نظام الحوكمة.

وكان من أهم ثمار هذه السياسات في قطاع الكهرباء والطاقة القضاء نهائياً على الأزمة في انقطاع الكهرباء المتكررة في مصر في الفترة الماضية.

وقد اتخذ قطاع الكهرباء العديد من الإجراءات للتغلب على مشكلة انقطاع التيار الكهربائي الذي بلغ ذروته في صيف 2014، حيث أمكن التغلب على هذه المشكلة نهائياً بدءاً من يونيو 2015. وقد بلغ إجمالي القدرات الكهربائية التي تم إضافتها إلى الشبكة الكهربائية الموحدة خلال الخمس سنوات الماضية **أكثر من 25 ألف ميغاوات وذلك بنهاية عام 2018.**

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة وصول الكهرباء تصل إلى حوالي **99.7%** من سكان جمهورية مصر العربية، واستكمالاً لهذا الجهد وفي إطار تنوع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية والاستفادة من ثروات مصر الطبيعية وبخاصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فقد تم بالتعاون مع أحد بيوت الخبرة العالمية وضع الاستراتيجية للمزيج الأمثل فنياً واقتصادياً للطاقة في مصر (بتروول وكهرباء) حتى عام 2035، والتي تتضمن تعظيم مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لتصل نسبتها إلى ما يزيد عن 42% في عام 2035.

وقد اتسقت استراتيجية الطاقة المتكاملة المستخدمة في مصر مع استراتيجية التنمية المستدامة في (رؤية مصر 2030) والأهداف الأممية الـ 17 في التنمية المستدامة. ويتم حالياً تحديث الاستراتيجية طبقاً للمتغيرات الجديدة التي تتضمن أسعار الوقود، وتغير سعر الصرف وتكيف التكنولوجيات الحديثة. ونحاول أن نصل من خلال ذلك إلى مشاركة الطاقة المتجددة لتصل إلى 47%.

#### السيدات والسادة الحضور

في ضوء تسارع الاهتمام العالمي بالطاقات المتجددة، خاصة مع الانخفاض المستمر في أسعارها وتطور التقنيات المستخدمة في إنتاج الكهرباء منها، والذي جاء متزامناً مع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا التغير المناخي وارتفاع أسعار الوقود الاحفوري.

فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة التي تتمتع مصر بثراء واضح في مصادرها والتي تشمل بشكل أساسي طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وقد كانت الخطوة الأكثر أهمية هي التعديلات التشريعية التي تم القيام بها لإزالة عقبات الاستثمار في هذا المجال وتعكس التزام الدولة المصرية تجاه مشروعات الطاقة المتجددة.

ونتيجة للإجراءات السابقة أصبح لدى القطاع الخاص ثقة كبيرة في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة المصري حيث تقدم عدد كبير من المستثمرين من القطاع الخاص الأجنبي والمحلي للدخول في مشروعات القطاع وعلى رأسها مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، حيث يتيح القطاع العديد من الآليات لمشاركة القطاع الخاص.

وبناءً على ذلك فهناك أكثر من 32 مشروعاً للطاقة الشمسية من الخلايا الفوتوفلطية ب

مجمع بنبان للطاقة الشمسية، بطاقة إجمالي تصل إلى حوالي 1465 ميغاوات، وباستثمار يبلغ نحو 2,0 مليار دولار أمريكي. وقد تم الانتهاء من التشغيل التجاري لجميع هذه المشروعات.

ويتم حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء أول محطة على مستوى الشرق الأوسط لتوليد الكهرباء من المحطات المائية باستخدام تكنولوجيا الضخ والتخزين بقدرة تصل إلى 2400 ميغاوات لزيادة إمكانية تكامل الطاقات المتجددة مع الطاقات المائية لتعظيم الاستفادة من مشروعات الطاقات المتجددة.

وغني عن البيان أن مشروع المحطة النووية بالضبعة سيؤدي دوراً جوهرياً في تنويع مزيج الطاقة في مصر وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية ويضع مصر على عتبة تكنولوجيا متقدمة تختزل سنياً طويلة عن طريق التقدم العلمي والتكنولوجي.

وقد تم إنجاز خطوات هامة في مجال إنشاء المحطة النووية المصرية الأولى في الضبعة والتي تتكون من أربع وحدات نووية بقدرة إجمالي تصل إلى **4800** ميغاوات تدخل أول وحدة فيها الخدمة، إنشاء الله، في نهاية عام **2026**.

#### السيدات والسادة الحضور

في الوقت نفسه يعمل قطاع الكهرباء المصري على تدعيم وتطوير شبكات نقل وتوزيع الكهرباء لاستيعاب القدرات الكبيرة التي يتم إضافتها من المصادر الجديدة والمتجددة والاستفادة منها.

وفي سبيل ذلك، تم تخصيص **أكثر من 4 مليار دولار** لإنجاز هذا الهدف، حيث تم تنفيذ العديد من المشروعات على مستوى الجمهورية في مجال الخطوط الهوائية ومجال المحولات على الجهود الفائقة في الفترة من 2014 حتى نهاية 2018 حيث يتم:

- إضافة خطوط هوائية **جهد 500 كيلوفولت** بإجمالي أطوال **2740 كيلومتر** أي ما يفوق إجمالي

أطوال الشبكة القائمة على ذات الجهد حتى سنة **2014** والبالغة **2364 كيلومتر**، وجاري إنشاء

خطوط بإجمالي أطوال **902 كم**، ممن المتوقع دخولها الخدمة نهاية هذا العام.

- إضافة محطات محولات **جهد 500 كيلوفولت** بسعات إجمالية **11500 ميغا فولت أمبير**، أي ما

يفوق إجمالي سعات محطات المحولات القائمة على ذات الجهد حتى عام **2014** والبالغة **9800**

**ميغا فولت أمبير**، وجاري إنشاء محطات محولات بإجمالي سعات **27750 ميغا فولت أمبير** من

المتوقع دخولها الخدمة نهاية هذا العام.

## السيدات والسادة الحضور

تمثل **الشبكات الذكية** نقلة نوعية في مستقبل نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في الوقت الحالي، وهي تعتمد بشكل كبير على استغلال موارد الطاقة المتجددة وتحقيق الاستغلال الأمثل للكهرباء وتقليل تكلفة إنتاجها، كما تعمل على جعل المستهلك أحد الشركاء في إدارة المنظومة الكهربائية وتتيح له خيارات عديدة لشراء الكهرباء من أكثر من مصدر. وترتكز الرؤية المستقبلية للقطاع الكهربائي المصري على التحول التدريجي على الشبكة الحالية من الشبكات النمطية إلى شبكات ذكية.

وجاري العمل حالياً على إنشاء **47 مركز تحكم** (على خمس مراحل) في شبكات توزيع الكهرباء تغطي كافة أنحاء الجمهورية.

كما يجري تنفيذ مشروع تجريبي تركيب حوالي (250 ألف) عداد ذكي نطاق ست شركات توزيع، تم حتى الآن الانتهاء من تركيب أكثر من **105 ألف عداد ذكي**، وسيتم الانتهاء من تنفيذ المشروع التجريبي نهاية هذا العام، كما تم تركيب حوالي **8.4 مليون عداد** مسبق الدفع بشركات توزيع الكهرباء.

## السيدات والسادة الحضور

إن الربط الكهربائي العربي الشامل يحظى باهتمام السادة الملوك والرؤساء العرب، وذلك باعتباره أحد أهم المشروعات التكاملية التي تمهد الطريق لإقامة سوق عربية مشتركة للكهرباء، وقد تم إعداد دراسة للربط العربي الشامل من قبل المجلس الوزاري بمعاونة البنك الدولي والصندوق العربي من خلال ملاءمة الأطر التشريعية والتنظيمية لتوسيع التبادلات التجارية، وأنتهز هذه الفرصة لأثمن كافة الجهود المبذولة في سبيل أن يتم تفعيل هذه الوثائق والأطر اللازمة لإقامة سوق عربية مشتركة، وأخص بالشكر البنك الدولي الذي اقترح المبادرة الجديدة (تسيير تنفيذ الاتفاقيات والإسراع في تجارة السوق خلال الفترة : 2019-2024) ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمه بتحمل نفقات الخدمات الاستشارية لإعداد

قواعد تشغيل الشبكات العربية، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التوجيهية وفريق عمل الدراسة ولجنة خبراء الكهرباء وكل من ساهم في إعداد ومراجعة هذه الوثائق .

### السيدات والسادة الحضور

إن تحقيق تكامل الطاقة على مستوى الدول العربية يتطلب إزالة العوائق والتحديات التي تحول دون تكامل سوق الكهرباء والوصول إلى سوق تجارة الكهرباء والبدء في تنفيذ مراحل إنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء، مع التركيز على فصل مشغلي نظم النقل عن باقي النظم العاملة في مجال الكهرباء بما يتناسب مع سياسات كل دولة لضمان المنافسة والشفافية.

وفي نهاية كلمتي أود أن أؤكد على التزام مصر بمواصلة التعاون مع الدول العربية والأفريقية وتبادل الخبرات في جميع مجالات الكهرباء والطاقة المتجددة، كما أتقدم بوافر الشكر لكل من ساهم في تنظيم هذا الحدث، مع خالص أمنياتي بأن يكون استكمالاً للجهود المبذولة من أجل تقدم أمتنا العربية.

أشركم ... وأتمنى لكم التوفيق،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.